

## دليل "مرشد" تعريفهم بإجراءات المطالبة ..

## المقاولون يبدأون تحركاً للمطالبة بتعويضهم عن ارتفاع أسعار مواد البناء

« نوه المهندس ناصر المطوع عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المقاولين بالخرقة التجارية التجارية الصناعية بالرياض بلقاء اللجنة بمعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، وأشار المطوع الى اللجنة عرضت المشكلات التي لحقت بالمقاولين ومعالجاتهم عدم تعويضهم عن ارتفاع أسعار مواد البناء، إضافة إلى الحاجة إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء الأخير الخاص بالمقاولين الذي أشار إلى الأخذ بنظام الفيدك، وإنشاء هيئة المقاولين وصندوق لدعم المقاولين أسوة بالصندوق الصناعي والعقارية والزراعية كون هذا القطاع يعد ثاني أكبر قطاع بعد النفط.

من جانب آخر شرعت الإدارة العامة للمقاولين بالخرقة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع أحد المكاتب المختصة لإصدار دليل مرشد للمقاولين لتوضيح الإجراءات والخطوات المطلوبة لتقديم المطالبة بالتعويض عن ارتفاع أسعار مواد البناء وذلك وفق نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية حيث يتضمن الدليل العديد من المفاهيم ومنها تحديد نوع المطالبات الخاصة بالعقود الإدارية، وكذلك المستندات النظامية والقانونية لهذه المناقصات، بالإضافة إلى الإجراءات النظامية والمستندات الثبوتية لتقديم مطالبات المقاولين

لصاحب العمل وللجهات القضائية كما يشمل الدليل حالات دراسية لطالبات المقاولين لدى صاحب العمل والجهات القضائية.

وكانت لجنة المقاولين بخرقة الرياض قد بحثت في اجتماعها الدوري الذي عقد مؤخرا برئاسة المهندس ناصر بن محمد المطوع - رئيس لجنة المقاولين عدداً من الموضوعات المتعلقة بالقطاع جاء في مقدمتها أهم المستجدات التي طرأت على القطاع والتي في مقدمتها ارتفاع أسعار مواد البناء وخصوصاً الحديد، كما برزت اللجنة المشاريع التنموية التي قام خدام العمل التشريعيين بافتتاحها في المنطقة الشرقية وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة إنتاج الحديد وذلك ليتوافق مع الخطط التنموية التي تسعى لتحقيقها.

ونوه المطوع بمبادرة أمانة منطقة الرياض والتي قامت بإعداد مؤشر لأسعار الخرسانة المسلحة على موقع الأمانة تمهيداً لإدراج جميع مواد البناء الأساسية ضمن موقعها لتكون المؤشر الحقيقي لارتفاع أسعار مواد البناء أسوة بما قامت به الأمانة في مؤشر أسعار المواد الغذائية.

وأكد على أن المؤشر يأتي لإيجاد مرجعية عند المطالبة بالتعويض الذي يأمل المقاولون إقراره من قبل وزارة المالية وهو تعويض المقاولين عقدياً ضمن المعدلات المعمول بها دولياً

وخصوصاً عقد الفيدك حيث ستكون هذه الشئرة المرجع الأساسي للتعويض عند تطبيق هذا المبدأ. مشيراً إلى أن الإدارة العامة لقطاع المقاولين بالخرقة سبق وأن أصدرت نشرة عن أسعار مواد البناء الأساسية وذلك بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة حيث كانت تصدر شهرياً ضمن مجلة تجارة الرياض.

وعلى صعيد آخر تعزز اللجنة الاجتماع بعدد من المسؤولين خلال الأيام القادمة وذلك لمناقشة أهم الموضوعات ذات العلاقة والتي من شأنها أن تساهم في تذليل الكثير من العقبات التي تواجه القطاع والتي يأتي في مقدمتها إيجاد عقود متوازنة تضمن حقوق الطرفين من خلال الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى المطالبة بإيجاد آلية للتعويض تكون ضمن بنود العقد ويتم التعويض عقدياً كما هو معمول به في العقود العائلية ومنها الفيدك، كما ستقوم اللجنة بتقديم برنامج توثيق الوظائف لقطاع التشغيل والصيانة والذي يهدف إلى إحلال الشائب السعودي عن طريق مرحلتين الأولى بتدريب على رأس العمل والثانية الإحلال التدريجي.

وفي إطار الاجتماعات الدورية للجان المقاولات الفرعية عقدت لجنة الجبالي بالخرقة اجتماعها برئاسة المهندس أحمد بن محمد الفالح حيث ناقش أعضاء اللجنة الصيغة المقترحة

لعقد الأشغال العامة من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حيث عقدت اللجنة اجتماعين مع الفريق البحثي المختص بالدراسة وأبنت اللجنة وجهة نظرها تجاه العقد، كما ناقشت اللجنة ارتفاعات أسعار مواد البناء والتي يأتي في مقدمتها الحديد الذي تواصل ارتفاعه إلى ما يقرب 110٪ منذ عام 2007م وحتى منتصف العام الحالي، كما طالبت اللجنة الجهات المعنية بضرورة سرعة البت في موضوع التعويض وأن يتم ضمن المستخلصات الجارية وليس كما أوضحت النظم واللائحة التنفيذية له بعد التسليم النهائي.

كما عقدت لجنة الأعمال الكهربائية بالخرقة اجتماعها برئاسة المهندس فهد بن إبراهيم السلطان، وبحث الاجتماع عدة موضوعات تتعلق بالقطاع، وكان في مقدمتها ردود الشركات السعودية للكهرباء على ملاحظات أعضاء لجنة الأعمال الكهربائية على عقد تسليم الفتح للشركة، والذي سبق وأن قامت اللجنة بدراسة العقد وتقديم الملاحظات للشركة بناءً على التعاون الوفيق والذي يربط الشركة بالقطاع، وكانت لقاءات عدة جمعت بين الشركة السعودية للكهرباء ولجنة الأعمال الكهربائية ل مناقشة بعض بنود العقد، ويصند هذا التوجه من الشركة في تعاونها وتجاوبها الكبير مع اللجنة بشأن أعضاء اللجنة بهذا التفاعل والتجاوب

المقدر من قبل الشركة، كما تقرر تشكيل فريق عمل من اللجنة لدراسة ردود الشركة على ملاحظات الأعضاء تمهيداً للاجتماع بمسؤولي الشركة لبحثها معهم وتقريب وجهات النظر، كما اتفقت اللجنة على تنظيم لقاء التواصل الخامس لمنتسبي القطاع خلال شهر أكتوبر القادم من جهة اخرى اطاعت لجنة برئاسة المهندس مهند بن قصي العزناوي رئيس اللجنة، على المخاطبات التي تمت مع معالي وزير المياه والكهرباء بشأن تذليل التحديات التي تواجه القطاع. كما ناقشت اللجنة الإجراءات الخاصة بإصدار فسوحات المقاولين والتي تتطلب التنسيق مع كثير من الجهات الحكومية حيث تربط هذه الفسوحات بفسوحات أخرى وبمواقع مختلفة وتعمل اللجنة على التنسيق مع مكتب التنسيق بالأمانة بهذا الشأن. ومن جانب آخر درست اللجنة موضوع ارتفاع أسعار الأنابيب وخصوصاً أنابيب الدكتايل والارتفاعات التي طرأت عليها، ومن باب التطوير أداء المقاولين وفتح مجال التخصص تقوم اللجنة بالتنسيق مع شركة مرافق الكهرباء والماء بالجيبيل وينبع لعقد ورشة عمل لتقديم عرض عن الإجراءات المتبعة لتأهيل المقاولين لدى الشركة، كما تقرر أن يكون موعد لقاء التواصل الخامس لمنتسبي القطاع بشهر رمضان القادم.